

دمقرطة العالم العربي: فشل إستراتيجية القفز على الواقع

د. فارس بريزات

f.braizat@css-jordan.org

نشرت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي تقريراً بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" حددت فيه ستة مشاكل تعتمل في المنطقة واقترحت خمسة أطر للتعامل مع الشرق الأوسط. المشاكل هي: "العراق-إيران"، "سوريا - لبنان"، "الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني"، "الانتشار النووي"، "فشل أجندة فرض الديمقراطية"، و "الصراع الطائفي". أما أطر التعامل مع هذه المشاكل فهي: "التعامل مع إيران والمسألة النووية"، "إيجاد طريق للأمام للعراق ومخرج للولايات المتحدة"، "التعامل مع "الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي"، "توازن القوة"، و "قضية الديمقراطية".

كان الفشل، حتى الآن، حليف الولايات المتحدة في هذه السياسات باستثناء إذكاء الصراع الطائفي ومن خلال تصميم مؤسساتي حول الطوائف إلى أحزاب سياسية وأليس الهوية الفرعية الطائفية عباءة السياسة التي لم تخرج عن ما يسمى بـ "مصالح الطائفة". في موضوع العراق لم تعد الولايات المتحدة هي التي تحدد ما يحدث في "الدولة الفاشلة - العراق" اليوم كما كان الحال عام 2003، إيران هي الأكثر فاعلية وبكلفة لا تذكر مقارنة مع الكلفة المترتبة على الولايات المتحدة. سوريا لا زالت هي من يقرر مصير لبنان إلى حد كبير على الرغم من انسحاب جيشها من هناك. لا زالت حماس تملك زمام المبادرة في تعطيل ما تبقى من عملية السلام ولم يرق القادة الإسرائيليون إلى مستوى التحدي الذي يتطلبه السلام. وفي المجال النووي، لا زالت إيران مستمرة بالتخصيب وبدأت ست دول عربية برامج نووية سلمية لأغراض الطاقة. هذه هي النتائج الفعلية "الإستراتيجية القفز على الواقع" التي هدفت لخلق منطقة شرق أوسط جديد تمتاز بالديمقراطية والسلام وتتجاوز الصراعات القديمة التي كانت ستصبح غير ذات أهمية في حال نجاح "إستراتيجية القفز" هذه. دفعت المنطقة ولا زالت تدفع ثمن "الشرق الأوسط الجديد"، وأمتد الثمن لدافع الضرائب الأمريكي الذي أدخلته حروب الرئيس بوش في مرحلة تباطؤ اقتصادي قد تقود إلى ركود في ظل ارتفاع أسعار النفط المتواصل.

ما هي النتائج المترتبة على فرض الديمقراطية؟ وكيف يرى الرأي العام العربي أثر سياسة دعم الديمقراطية حتى الآن؟

أدى الإصرار الأمريكي على إجراء انتخابات في العراق وفلسطين وهما تحت الاحتلال إلى نتائج عكسية لما توقعته "إستراتيجية القفز على الواقع". في العراق أدت الانتخابات في بيئة سياسية غير ناضجة إلى تكريس الطائفية الدينية-السياسية بمفهومها التقليدي ما قبل المدني وكذلك تكريس الهوية الاثنية الكردية كفضيخ للهوية العربية. وحدث كل ذلك على حساب الهوية العراقية. وفي فلسطين فازت حركة حماس بالانتخابات لأسباب سياسية وأخرى ذات علاقة بالنظام الانتخابي. وفي مصر فاز الإخوان بنحو 20% من مقاعد مجلس الشعب. بالنتيجة، لم تحتفل الإدارة الأمريكية بالديمقراطية الفلسطينية ولا بالديمقراطية المصرية التي أفرزت "أعداء" حسب مفهوم اليمين المحافظ في البيت الأبيض. أما في العراق فكانت النتائج "نصراً" للرئيس بوش ووبالاً على الأمن في العراق. وعلى أية حال لم تفرز الانتخابات العراقية تجمعات وأحزاب ليبرالية كما كان متوقفاً، بل أفرزت مجموعات سياسية لا تمنع تداول السلطة ولكن على أسس العدد الطائفي والاثني وليس البرنامج الديمقراطي السياسي ناهيك عن الليبرالي. مجموع هذه الأحداث لم يحل المشاكل "القديمة" بل أضاف لها عدداً جديداً بعضه أكثر استعصاءً من المشاكل التي كان مخططاً "القفز عنها" وبقيت حية وأصبحت أكثر بروزاً من ذي قبل.

تقول الدراسة أن "نشر الديمقراطية لم يعد مركزياً للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط على الرغم من أن العجز الديمقراطي في المنطقة لا زال قائماً". يرى الكثير من المحللين والخبراء في السياسة الخارجية الأمريكية أن موضوع حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية لم يفارق يوماً صانع القرار الأمريكي لأنه من صلب مقومات الحياة والقيم الأمريكية ولكن لم يكن هذا الموضوع هو المحدد الأساسي أو المحدد الأكثر أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية طوال الوقت. المصالح الإستراتيجية الأمنية والتجارية والنفطية كانت تحظى بالأولوية عند مقارنتها بنشر الديمقراطية. تم توظيف موضوع الديمقراطية لخدمة السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس بوش لأنها قابلة للتسويق داخلياً ولتتذكر أن هذه السياسة التي اتسمت بتوقيع رئاسة بوش استخدمت كذريعة بعد أن فشل الأمريكيون وحلفائهم في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق التي كانت هي السبب الرئيس في شن الحرب على العراق. ولتتذكر أن عرض كولن باول الشهير في جلسة مجلس الأمن لم يتطرق للديمقراطية وإنما ركز على أسلحة الدمار الشامل لتبرير الحرب على العراق.

عند مقارنة حال الحريات ما قبل وما بعد "سياسة نشر الديمقراطية" الأمريكية في المنطقة نجد بعض التحول في ثلاثة بلدان هي البحرين ولبنان واليمن حيث انتقلت من بلدان "غير حرة" حسب تصنيف بيت الحرية الأمريكي إلى بلدان "حرة جزئياً" أي أنها أصبحت بمصاف الأردن والمغرب والكويت. لكن البديهي في هذا المقام هو أن هذا "التقدم" لم يتم نتيجة للتدخل الأمريكي ولم يكن استجابة للضغوط الأمريكية المباشرة وغير المباشرة. وإنما كان نتيجة لعملية تحول سبقت المشروع الأمريكي الذي وعد بالكثير ولم يحقق إلا النزر اليسير حتى توصل اليوم إلى التخلي عن سياسة نشر الديمقراطية لصالح ضمان وقف الخسائر الأمريكية في المنطقة ومحاولة إقناع الأصدقاء التاريخيين مثل مصر والمملكة العربية السعودية بالمساعدة في تهدئة الأوضاع على غير جبهة تتداخل فيها أيدي الأمريكيين مع منافسيهم على النفوذ. ورافق ذلك التراجع خسارة جزء من صدقية الولايات المتحدة الأخلاقية لدى فئة قليلة من العرب كان لديهم نوع من الثقة بما تقوم به الولايات المتحدة في موضوع الديمقراطية، فيما كانت الأغلبية لا ترى بأن للولايات صدقية.

لم تتغير المحددات الرئيسة للسياسة الأمريكية في المنطقة وهي الأمن الإقليمي، أمن إسرائيل، وتدفق النفط. وعلى الرغم من التدفق الكلامي البالغ في نشر الديمقراطية وقيمتها الأخلاقية التي "تؤمن" بها الولايات المتحدة وتبنتها في سياستها الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001. الواضح الآن أن بلاغة الخطاب الرئاسي الذي أكد أن شراء الأمن على حساب الحرية لم يوفر الأمن ولا الحرية قد عاد إلى أبجديات الواقعية السياسية التي تقدم المصالح الإستراتيجية التقليدية (أمن وتجارة ونفط) على المصالح الإستراتيجية القيمة (الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية). هنا تبدو مرحلة ما بعد 2001/11/9 وحتى 2006 هي الاستثناء وليس القاعدة. القاعدة هي استمرار قواعد اللعبة التقليدية والاستثناء هو الاندفاع نحو تغيير قواعدها.

تحاول الورقة كذلك القول أن تناغم المصالح والقيم في السياسة الخارجية الأمريكية قد لا يكون دائماً ممكن. المزوجة بين المصالح والقيم لابد أن تدخل مرحلة الاصطدام على المدى القصير ولكن التزاوج بينهما ممكن بل وحتمي على المدى البعيد. ويبدو الافتراض هنا هو أن الولايات المتحدة ستبقى القوة العظمى الوحيدة. وربما يكون هذا صحيح بالقياس على التاريخ وما حصل من احتواء أثناء الحرب الباردة لدول غير ديمقراطية إطلاقاً لمجرد أنها لم تكن على الجانب الآخر (السوفييتي). ولكن الحقائق في المنطقة العربية المستهدفة لم تتغير بل عادت السياسة الأمريكية تجاهها إلى سابق عهدها ولأسباب كثيرة لعل أبرزها أن التعاون المصري والسعودي مطلوب لتطفئة حرائق المنطقة التي أشعلتها سياسة الرئيس بوش حتى الآن.

ومن الأسباب الأخرى التي تسوقها الورقة لتفسير فشل سياسة نشر الديمقراطية أن الولايات المتحدة لم تجد حلفاء أقوياء على المستوى غير الحكومي لتتمكن من بناء ديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى. مراهنة الولايات المتحدة على المجتمع المدني والأحزاب غير الإسلامية باءت بالفشل في الأغلب الأحيان وفي ذات الوقت لم ترى إدارة بوش إمكانية العمل مع الأحزاب الإسلامية لأسباب عديدة. وربما يمكن فهم ذلك لأن المجتمع المدني لا زال دور في فلك الدولة إلى حد بعيد وإن الأحزاب تخشى من العلاقة مع الولايات المتحدة أو مع منظمات أمريكية معنية بنشر الديمقراطية لأسباب تتعلق بعدم شعبية سياسة الولايات المتحدة وما يمكن أن يقال عن الاقتران بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول. إلى جانب ذلك تعاني الأحزاب غير الإسلامية من أزمة شعبية وتنظيمية إضافة إلى عمق المحافظة الاجتماعية والسياسية مما يجعلها غير قادرة على حصد أصوات ذات وزن سياسي في الانتخابات العامة التي تجري في بعض الدول العربية وإن كانت هذه الانتخابات تحتاج لمزيد من الشفافية والدقة. أما الأحزاب الإسلامية فهي غير قابلة بالتعاون مع الولايات المتحدة على العموم وإن كانت هناك اختلافات جوهرية بينها في موضوع الحكم والسياسة والديمقراطية. الشكوك المتبادلة بين الإسلاميين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى تجعل مسألة الديمقراطية أكثر تعقيداً في الدول العربية مما هي عليه في دول أخرى تمكنت من التحول إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وتقترح الورقة آلية للتعامل مع الديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار التناقض الحاصل بين مصالح الولايات المتحدة وقيم الديمقراطية على الأمدين القصير والبعيد. وتقترح الورقة إعادة إطلاق عملية نشر الديمقراطية كهدف بعيد الأمد للولايات المتحدة على أن تعمل عليه بانتظام وبهدوء. وترى الورقة أن الديمقراطية هي مصلحة أمريكية كما هي مصلحة للشعوب العربية. ولإعادة إطلاق عملية نشر الديمقراطية في العالم العربي لات بد من التعامل مع عدة مسائل ظهرت في الفترة ما بين 2003 - 2005 أثناء الحملة الأمريكية للتبشير بالديمقراطية. أولها إعادة بناء مصداقية الولايات المتحدة في موضوع نشر الديمقراطية بتسمية الأشياء بأسمائها. ثانيها، إعادة التفكير في فكرة نشر الديمقراطية من أساسها مما يسمح لموت أفكار وسياسات الرئيس بوش بهدوء. ولا يمكن إعادة إطلاق عملية نشر الديمقراطية إلا عند تحقق شرطان هما: تعريف مفهوم نشر الديمقراطية وهذا يعني بالضرورة التفريق بين أدوات نشر الديمقراطية التي تراوحت حتى الآن بين الإطاحة بالأنظمة من جهة والتعليم وحقوق المرأة

والطفل من جهة أخرى. الشرط الثاني هو أن تفهم الولايات المتحدة النتائج المتوقعة لعملية التحول وأن تقبل بها بحيث لا تتفاجأ بنتائج سياساتها وتراجع عنها كما حدث سابقاً مما يضر بصدقيتها.

بالمحصلة، ترى الورقة أنه لا بد للولايات المتحدة أن تتفهم ظروف كل بلد على حدة ولا بد أن تقوم بجهودها بهدوء وبدون هالة كبيرة توعد بالكثير. ومن النصائح المتضمنة في الورقة مفهوم الاشرط الايجابي positive conditionality وهو ما بدأت تعمل به الدول الأوروبية منفردة ومن خلال سياسات الاتحاد الأوروبي عامة.

أما موقف الرأي العام العربي من سياسة نشر الديمقراطية فيكشفه مقياس الرأي العام العربي في كل من الجزائر والأردن وفلسطين والكويت ولبنان كما يوضح الشكل رقم 1. حيث أن نسبة الذين يرون من العرب في هذه الدول أن سياسة الولايات المتحدة عملت على "تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بغض النظر عن نواياها" بشكل كبير لم تتجاوز 10% في أحسن الأحوال وكان هذا في الكويت (نسبة الذين وافقوا بشدة على العبارة المطروحة). فيما تراوحت نسبة من يعارضون هذه العبارة بشدة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف الذين يوافقون عليها بشدة. وهذا يعني انه حتى عند مقارنة حالة الاستقطاب في الرأي العام العربي نجد أن عدم الاقتناع بجدوى السياسة الأمريكية في موضوع نشر الديمقراطية هو الرأي الغالب بين العرب. وحتى عند جمع من وافقوا على العبارة بعض النظر عند درجة الموافقة نجد نسبة من يعارضون العبارة هي الأغلبية في أربعة دول من الخمسة وشدت الكويت عن القاعدة ولهذا أسبابه المنفصلة عن موضوع الديمقراطية.

إلى أي مدى توافق على هذه العبارة: نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بغض النظر عن نواياها

